جامعة جيلالي ليابس–سيدي بلعباس–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات مقياس

مدخل إلى العلوم القانونية

محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس

(في إطار الدراسة عن بعد)

من إعداد الدكتور : برقوق يوسف

ايميل : berkoukyoucef@gmail.com

تبدو أهمية دراسة هده المادة من خلال ما يقدمه من معرفة قانونية تؤدي إلى اكتساب الطالب معرفة تعود عليه بالفائدة العلمية والعملية ومن كونها مادة مشتركة بين كل المواد التي تدرس في الكليات.

وتظهر أهمية القانون في انه يدخل في الحياة اليومية للإنسان فهدا الأخير بحاجة إلى القانون فكل تصرف يقوم به يدخل في إطار القانون، بالتالي نستنتج أن أهمية القانون تكمن في :

*حفظ الاستقرار في المجتمع وحمايته من حالة الفوضى، القانون هو صمام الأمان لحفظ حياة الناس وأعراضهم وأموالهم وممتلكاتهم.

*تنظيم الشؤون العامة المختلفة للأفراد.

*الحفاظ على الممتلكات العامة

المحاضرة الأولى

ماهية القانون

يعمل القانون على تحقيق التوازن بين مصالح الأفراد في سعيهم لإشباع حاجاتهم بما يحقق العدل ويمنع سيطرة القوي على الضعيف، ويسعى إلى التوفيق بين المصالح الخاصة والعامة باعتبار الناس سواسية في الحقوق والوجبات، كما يتدخل المشرع لتنظيم التوازن بين

الأطراف المتعاقدة في الالتزامات التعاقدية، وتعتبر القوانين من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها مكافحة الفوضى

أولا: تعريف القانون

القانون هو منظم للسلوك والروابط في المجتمع والسلطة العامة هي الوسيط التي تقوم على حمل الأفراد على احترام القانون وفرض الجزاء على مخالفيه، فوجود قواعد ترشد الأفراد في تصرفاتهم أمر ضروري ليؤمن الطمأنينة للأفراد ويحقق الاستقرار، إلا أن بعض الأفراد يهددون هده القواعد العامة مما يستدعي من السلطة العامة التدخل لتحقيق العدل وإعادة الحقوق لأصحابها وفرض الجزاء على من لم يتبع تلك القواعد .

كلمة القانون هي اقتباس من اليونانية اد فان كلمةkanonتعني العصا المستقيمة ويعبرون عنها مجازيا عن القاعدة.

أما التعريف الاصطلاحي العلمي للقانون فهو "مجموعة القواعد العامة والمجردة التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع ويلزم الأفراد بتطبيقها عن طريق توقيع الدولة الجزاء على من يخالفها"

وعرفه البعض الأخر بأنه :

"مجموعة من القواعد التي تحكم سلوك الأفراد في الجماعة والتي يتعين عليهم الخضوع لها ولو بقوة إذا لزم الأمر دلك"

وما تجدر الإشارة إليه أن مدلول القانون ينصرف إلى ملول عام وخاص :

المدلول العام "يستعمل هدا المصطلح للدلالة على مجموعة القواعد التي تحكم سلوك الأفراد وتنظم علاقاتهم في المجتمع على نحو ملزم بغض النظر عن مصدرها أو مكتوبة أم لا"

المدلول الخاص "يستعمل أيضا للدلالة على معاني أخرى كاستعمال مصطلح القانون في معنى التشريع الذي يقصد به مجموعة القواعد القانونية التي تضعها السلطة التشريعية في صورة مكتوبة"

ثانيا : خصائص القاعدة القانونية

القاعدة القانونية قاعدة عامة تفرضها السلطة العامة على سلوك الأفراد في المجتمع لكفالة النظام الاجتماعي بالتوفيق بين حرية الأفراد ومصالح الجماعة، وانطلاقا مما سبق فان القاعدة القانونية تختص بخصائص باعتبارها قاعدة سلوك ومن هده الخصائص نجد :

أ-القاعدة القانونية عامة ومجردة

ب-القاعدة القانونية قاعدة سلوك

ج-القاعدة القانونية قاعدة ملزمة

أ-الخاصية الأولى القاعدة القانونية عامة ومجردة :

التجريد صياغة القاعدة القانونية تخلو من التحديد لشخص معين أو لواقعة معينة فالقاعدة القانونية لا تتعلق بواقعة محددة بالذات ولا تخاطب شخصا معينا بالذات بل تتعلق بالأوصاف الواجب أن تتوفر في الشخص المخاطب بها .

والعمومية تطبق على كل الأشخاص الدين تتوفر فيهم الصفة أو الشروط، فالقاعدة القانونية مجردة عند نشأتها وعامة عند تطبيقها فأي نص قانوني سوف نجده لا يشير إلى شخص معين بذاته أو إلى واقعة معية بذاتها بل بالشروط اللازم توافرها في الواقعة التي تنطبق عليها.

وما تجدر الإشارة إليه انه لا يشترط حتى تصبح القاعدة القانونية عامة أن تطبق على جميع أفراد المجتمع فهناك قواعد قانونية لا تطبق إلا على فئة معينة من الأشخاص دون أن تفقد القاعدة القانونية عموميتها طالما أن هؤلاء لم يعينوا بدواتهم وإنما تم تعيينهم بصفاتهم.

كما أن صفة التجريد و العمومية وجهان لخاصية واحدة أي أن القاعدة القانونية لا تتعلق بشخص معين بذاته أو بواقعة معينة بذاتها وهدا هو الأساس الذي ترتكز عليه لتصبح تطبيقها عاما.

وتهدف هده القاعدة إلى تحقيق المساواة بين الناس أمام القانون وتمنع التحيز لمصلحة شخص معين من جهة، كما تعتبر ضمانة لحريات المواطنين وصيانتها من استبداد الحكام من جهة أخرى.

يتبع...